دور الأحزاب السياسية في التغيير السياسي - حالة تونس -

الأستاذ/ فتحي معيفي
جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يتفق أغلب المتابعين للشأن التونسي أن الحراك الذي بدأ في تونس منذ يوم 17 ديسمبر 2010، وانتهى برحيل رأس النظام التونسي "زين العابدين بن علي" مساء يوم 14 جانفي 2011، كان من دون قيادة سياسية موجهة وفاعلة، كما يذهب هؤلاء إلى أن مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية قد فاجأها الحدث وتجاوزها، في حين يرى قطاع آخر من المختصين أن الأحزاب السياسية التونسية هي مكونات عريقة، ساهمت بقدر أو بآخر في التغيير السياسي الذي حصل بتونس، خاصة من خلال القواعد والكوادر المنتمية لتلك الأحزاب، والتي كانت نضالاتها المتراكمة سببا رئيسا في الحراك الذي أدى إلى التغيير السياسي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، التغيير السياسي، الأحزاب التونسية.

Abstract:

The major number of those who are following the Tunisian case agree on one fact, that the movement which started in Tunisia since December 17th, 2010 and finished with the departure of the head of the state 'Zine El Abidine Ben Ali' on the evening of January 14th, 2011 was without any political leadership which is oriented and efficient those interest people agree also on the fact that different political organization mainly political parties have been surprised by the event which was stunning while others see that the Tunisian political parties are old entities that contributed somehow in the political change which occurred in Tunisia mainly through Centers members belonging to those parties and whose struggle accumulated experience and constituted a paramount reason in the movement which led to the political change .

Key Words: *Political Parties, Political Change, Tunisian Parties.*

مقدمة:

تعتبر الأحزاب السياسية أحد الظواهر المميزة للحياة السياسية المعاصرة، وأحد مقومات العملية السياسية في مختلف الأنظمة والمجتمعات، وبالرغم من أن نشأة هذه الأحزاب تعد إفرازا لحركية مستمرة تعيشها تلك المجتمعات، إلا أن الدولة قلما تعترف بشرعية بعض الأحزاب باعتبارها تعبيرات اجتماعية، وإن اعترفت بها فذلك بفضل نضالات مريرة وتضحيات قدمتها تلك الأحزاب، في مقابل تنازلات ضئيلة تقدمها الدولة، وهي ميزة الحياة السياسية العربية عامة والحياة السياسية في تونس بصفة خاصة.

وتعد تونس من الدول العربية التي عرفت الظاهرة الحزبية في وقت مبكر، وشهدت على غرار عديد الدول العربية تضييقا كبيرا في مجال التعددية الحزبية، حيث وبالرغم من اعتراف النظام التونسي السابق(نظام بن علي) بوجود أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، إلا أن السلطة عملت على إضعاف تلك الأحزاب بطريقة ممنهجة، أضعفت دورها وأعاقت تجذرها في المجتمع، فيما رفضت منح الاعتماد لأحزاب أخرى معارضة لتوجهاتها.

غير أن السنوات القليلة الماضية شهدت بعض التحولات الهامة التي أثرت بشكل مباشر في مستقبل النظام التونسي، يتمثل أهمها في تصاعد اتجاه المعارضة السياسية والحزبية في تونس نحو العمل الجماعي، وتزايد المطالب الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي، وترتب عن ذلك ظهور مبادرات حزبية وفردية لإدخال تونس في الإصلاح السياسي والديمقراطي.

سنتطرق في هذه الورقة إلى الدور الذي اضطلعت به الأحزاب السياسية في تونس في التغيير السياسي، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل المركزي التالي:

ما هي حدود دور وتأثير الأحزاب السياسية التونسية في التغيير السياسي؟

وللإجابة عن التساؤل المطروح سيتم التطرق إلى أربع نقاط أساسية تتمثل في:

أولا
الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

أصبحت الأحزاب السياسية مكونا أساسيا من مكونات العملية السياسية في العصر الراهن، وحظيت بحيز مهم في الدراسات السياسية والاجتماعية المعاصرة، إلا أن هذا الموقع المهم للأحزاب السياسية لم يلغ الاختلافات بين المدارس الفكرية حول تحديد مفهوم الحزب السياسي ونشأة الأحزاب السياسية، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1- تعريف الحزب السياسي:

على الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب سواءً من القدامى أو المحدثين قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي، إلا أن البعض من أبرز دارسيها لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر أو شككوا في جدواها.

فمن الأمور الملفتة للنظر -ابتداء- أن كتاب الأستاذ الفرنسي "موريس دوفرجيه Maurice Duverger " الكلاسيكي الشهير عن الأحزاب السياسية، الذي صدر للمرة الأولى عام 1951 لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي(1)، كما أن الأستاذ الإيطالي "جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori" في مؤلفه الذي صدر عام 1976 بعنوان "الأحزاب والنظم الحزبية" وبعد أن يتعرض للتعريفات التي وضعها عدد من الدارسين الآخرين، يتساءل عن جدوى التعريف أو أهميته(2).

وعلى الرغم من أن دراسة الأحزاب السياسية في الماضي لم تكن تستلزم تقديم تعريف دقيق للحزب السياسي، إلا أن التحولات التي عرفتها الأنظمة السياسية والتي كان من أبرزها التوسع الكبير الذي عرفته الظاهرة الحزبية ومجالات دراستها، يفرض محاولة إيجاد تعريفات دقيقة.

ومن أجل التعريف بمفهوم الأحزاب السياسية، يجب أولا الرجوع إلى الأصل التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية، وذلك لتحديد سماتها الأولية التي تتحدد في ثلاث نقاط أساسية[3]:

1- أن الأحزاب السياسية هي الكتل أو الأجنحة Factions، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفا عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزبا، فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية، ولكن أضحت شيئا مختلفا عنها.

2- أن الحزب هو جزء من الكل، والكل هنا يكون كلا تعدديا. فكلمة حزب Party بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء Part، ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءا من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي إزاء الكل، أو يتصرف كجزء في ارتباط بالكل.

3- أن الأحزاب هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب تنتمي أولا وقبل كل شيء إلى أدوات أو وسائل التمثيل، إنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

ولقد تناول الكثير من فقهاء القانون الدستوري وباحثي العلوم السياسية الأحزاب السياسية بالتعريف، وبالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد، لأن معنى الحزب السياسي مختلف زمانا ومكانا، كما أن ظاهرة الأحزاب السياسية -كغيرها من الظواهر الاجتماعية- ظاهرة مركبة يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، وهو ما ينعكس على صعوبة إعطاءها تعريفا شاملا، فهناك من عرفها بالنظر إلى المدلول التنظيمي للحزب السياسي، وهناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الوظيفي، وهناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الإيديولوجي.

فلقد عرف "موريس دوفرجيه Maurice Duverger " الحزب السياسي بأنه "جماعة منظمة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها"[4].

أما "فيليب برو Philippe Braud " فيرى أن الحزب هو "تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها، وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراته"[5].

ويعرف "فريد ريجز Fred Riggs" الحزب بأنه "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية"[6].

ويرى "جورج بيردو Georges Burdeau" أن الحزب السياسي هو "كل تجمع بين الأشخاص، يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[7].

ويصوغ "جايمس كولمان Jame S.Colman" و"كارل روزبرج Carl Rosberg " تعريفهما للأحزاب السياسية بأنها "اتحادات منظمة رسميا، ذات غرض واضح ومعلن، يتمثل في الحصول على و (أو) الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد أو بالتآلف أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة) على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة"[8].

ويحدد "جوزيف لاباروميارا Joseph LaPalombara " و"مايرون وينر Myron Weiner " عناصر مفهوم الحزب كما استعملا في دراستهما الهامة عن الأحزاب في البلاد المتخلفة في أربعة عناصر[9]:

1- استمرارية التنظيم: أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.

2- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

3- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار(سواء منفردين أو بالتآلف مع الآخرين) وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

4- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي- بشكل أو بآخر- للحصول على التأييد الشعبي.

بعد التطرق إلى مجموعة من التعاريف المتباينة للحزب السياسي، يتبادر تساؤل حول العناصر الرئيسية للحزب السياسي، حيث يرى "أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci" أن هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب توفرها من أجل وجود الحزب السياسي، تلك التي تتمثل في[10]:

1- عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم.

2- عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة.

3- العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا.

ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق النسب المحددة.

بينما يذهب "جوزيف لاباروميارا Joseph LaPalombara " في كتابه الذي يحمل عنوان "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية" الصادر سنة 1966، إلى أن هناك أربعة عناصر للحزب السياسي تتمثل في[11]:

1- منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.

2- منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.

3- أن تتوجه لممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.

4- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الحزب السياسي هو مصطلح يعبر عن القوة الفعلية في المجتمع، والتي تتكون من المواطنين الذين يشتركون إيديولوجية واحدة، أو سياسات متماثلة، أو أفكار متشابهة، يتجمعون حول برنامج معين، يسعون إلى وضعه موضع التطبيق من خلال تولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.

2- نشأة الأحزاب السياسية:

اختلف الفقهاء ودارسو الظاهرة الحزبية في تأصيلها وتحديد نشأتها، فهناك تفسيرات عديدة تشمل كافة التجمعات التي ترتبط بممارسة السلطة أو الصراع عليها، منها التفسير الذي يربط ظهور الأحزاب السياسية بظهور الهيئات التشريعية والنظم الانتخابية، ومنها ما يربطها بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، وهو ما فرض بالتالي تعدد النظريات المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية، تلك التي يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

أ- النظرية المؤسسية:

تربط هذه النظرية نشأة الأحزاب السياسية بالمعنى المعاصر بتطور النظام الديمقراطي، حيث كان العامل الرئيسي في هذا الصدد هو التوسع التدريجي لحق الاقتراع، إذ يربط كثير من الفقه الفرنسي الأحزاب السياسية ونموها بمولد الديمقراطية والاقتراع الحر، تبعا لتعبير "ماكس فيبر Max Weber" "الأحزاب السياسية أبناء الديمقراطية والاقتراع العام"[12]. وطبقا لهذا المفهوم فقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة بالانتخابات والعمل البرلماني، لكن هذا لم يمنع نشوء أحزاب سياسية خارج هذا الإطار، حيث قسم "موريس دوفرجيه Maurice Duverger " الأحزاب السياسية من حيث النشأة إلى قسمين: أحزاب ذات نشأة داخلية وأخرى ذات نشأة خارجية.

1- الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

ويقصد بها الأحزاب التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وقد نشأت في أغلب الدول الأوروبية بهذه الطريقة عندما نشأت علاقة عملية متصلة بين اللجان الانتخابية والجماعات البرلمانية[13].

- اللجان الانتخابية:

تكونت اللجان الانتخابية بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيههم نحو مرشح معين، لذلك ارتبطت فكرة اللجان الانتخابية بتقرير مبدأ الاقتراع العام، هذا المبدأ الذي وسع من قاعدة الناخبين، ما جعل من الاتصال بين النواب والناخبين أمرا شبه مستحيل ما لم توجد حلقة اتصال بينهما، فكانت هذه اللجان بمثابة تلك الحلقة.

- المجموعات البرلمانية:

يرى "موريس دوفرجيه Maurice Duverger " أن قيام بعض الكتل بصورة صريحة وضمنية بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، شأنها في ذلك شأن أي نقابة، والاهتمام بإعادة الانتخاب التي كانت أولويتها الأولى*، وبذلك اعتبر عمل هذه الكتل بمثابة النواة الأولى لنشأة الأحزاب السياسية في أوروبا، ولعل نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1789 أفضل مثال على ذلك[14].

ومن هنا ترتب على وجود اللجان الانتخابية والمجموعات البرلمانية والاتصال والتفاعل الدائم بينهما قيام علاقة مستمرة مبنية على التعاون والتنسيق، مما أدى إلى تكوين أحزاب سياسية.

2- الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي للحكم والمطالبة بالتمثيل في البرلمان(15)، حيث تسعى إلى ذلك من خلال جماعات وهيئات قائمة، تنشط خارج البرلمان وبعيدا عن العمليات الانتخابية نذكر منها:

- النقابات:

والتي كان لها دور كبير في تشكيل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا من خلال تطور العمل النقابي، وأوضح مثال على ذلك حزب العمال البريطاني، الذي أنشئ بموجب قرار أصدره مؤتمر النقابات العمالية سنة 1988(16).

- الجماعات التعاونية والزراعية والتكتلات المهنية للفلاحين:

والتي أظهرت نشاطا كبيرا في بعض الدول، وكان لها دور في إنشاء أحزاب سياسية، خاصة في الديمقراطيات الاسكندينافية وأوروبا الوسطى وسويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.(17)

- الجمعيات والحركات الثقافية:

كان لها كذلك دور في نشأة الأحزاب السياسية، فللمنظمات الطلابية والتكتلات الجامعية أدوار مؤثرة في تأسيس أحزاب اليسار في أوروبا، كما قامت بعض الندوات الفكرية بإنشاء أحزاب للدعوة لتأييد موقفها، وخير مثال على ذلك الحزب الذي أسسه الفيلسوف الفرنسي "جون بول سارتر" وعرف باسم "التجمع الديمقراطي الثوري"(18).

- جمعيات المحاربين القدامى:

والتي تكونت بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1919) من المحاربين المتقاعدين، حيث لعبت دورا هاما في نشأة بعض الأحزاب كالحزب الفاشي الإيطالي والحزب النازي الألماني، كما تحولت جمعية قدامى المحاربين الفرنسية عام 1936 إلى حزب سياسي سمي "الحزب الاجتماعي الفرنسي"(19).

ب- نظرية الأزمة التاريخية:

من أبرز رواد هذه النظرية كل من "جوزيف لابارومبارا Joseph LaPalombara" و"مايرون وينر Myron Weiner"، وترجع هذه النظرية نشأة الأحزاب السياسية لحدوث أزمات تاريخية واجهت النخب السياسية في بعض الدول المتخلفة كان لها بالغ الأثر في تشكل أحزاب سياسية(20)، تلك الأزمات التاريخية التي تمثل أبرزها في أزمة الشرعية، أزمة المشاركة وأزمة التكامل، والتي نلخصها في ما يلي:

- أزمة الشرعية: يقصد بالشرعية رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدير شؤونه(21)، وتثور هذه الأزمة عندما يعجز النظام السياسي ممثلا في مؤسساته المختلفة عن الاستجابة للمطالب المتزايدة للمواطنين، وفي إطار هذه الأزمة أنشأت النخب المختلفة أحزابا سياسية تدافع عن مصالحها وتطالب النظام بتحقيق مطالب المجتمع، ومثال ذلك الجماعات الثورية في فرنسا التي عملت على الإطاحة بالملكية أواخر القرن الثامن عشر.

- **أزمة المشاركة:** وتثور هذه الأزمة عندما تظهر قوى اجتماعية جديدة ترغب في أن تلعب دورا في الحياة السياسية للمجتمع، حيث تنشئ أحزابا لتحقيق هذه الغاية.

- **أزمة التكامل الوطني:** ويقصد بها وجود تعددية ثقافية واجتماعية تتجلى في جماعات عرقية ودينية وقبلية ينقصها الشعور بالولاء الوطني، وهو ما يدفع بتلك الجماعات إلى تشكيل أحزاب سياسية تسعى من خلالها لضمان مصالحها، وتحقيق مطالب المنتمين إليها، وهو ما يؤثر على تكامل ووحدة الدولة، فلقد كونت الأقليات الدينية أو اللغوية أحزابا خاصة بها صاحبت الحركات الوطنية، واعتمدت مطالب إقليمية شكلت تهديدا لتكامل الدولة.

ج- النظرية التنموية:

تربط هذه النظرية نشأة الأحزاب السياسية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، وازدياد تدفق المعلومات، والتوسع في السوق الداخلية ونمو التكنولوجيا واتساع شبكة النقل[22]، كل هذه التغيرات ساعدت على تكوين تنظيمات سياسية تطالب بالمشاركة في الحياة السياسية، ووفرت المناخ لطموح القيادة وممارسة السلطة.

ثانيـا

تعـريف التغيير السيـاسي

قبل الحديث عن التغيير السياسي كمفهوم معاصر، والدخول في تفاصيله وحيثياته المختلفة، لابد ابتداء من تقديم تعريف ولو مختصر لمفهوم التغيير بشكل عام، ومن ثم الانتقال لتعريف التغيير السياسي بمفهومه الواسع العام والمحدد الخاص، حيث يشكل مفهوم التغيير الحاضنة لمفهوم التغيير السياسي.

فالتغيير لغة في المعجم الوسيط هو جعل الشيء على غير ما كان عليه، والتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل غير الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضا جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغير تحول وتبدل[23].

واصطلاحا يعرف التغيير في العلوم الاجتماعية على أنه التحول الملحوظ- في المظهر أو المضمون- إلى الأفضل[24]، كما ترى الباحثة " ثناء فؤاد عبد الله" بأن التغيير هو "انقلاب تاريخي على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلاب في الوعي"[25].

ويشير التغيير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة، أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[26].

ويعرف الباحث "عبد الإله بلقزيز" التغيير السياسي بأنه "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج"[27].

والتغيير السياسي كما جاء في موسوعة العلوم السياسية هو "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"[28].

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل أهمها[29]:

1- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.
2- تغير في نفوذ وقوى بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
3- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائيا أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديدة.
4- ضغوط ومطالب خارجية من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسية واقتصادية وعسكرية...
5- تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

تثير التعريفات المتعددة للتغيير السياسي تساؤلا فيما إذا كان يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق، حيث يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها، لأنها عاجزة كليا عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فإن وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة الكادحة على النظام الرأسمالي، فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[30].

ويبرز هنا أيضا تساؤل آخر حول المدى أو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم التغيير السياسي، فأحيانا يمكن إحداث تغييرات رمزية أو صورية أو تجميلية في مؤسسة معينة أو سياسية ما، فهل في حقيقة الأمر يمكن اعتبار ذلك تغييرا أم إصلاحات قد تكون مبتورة بلا جدوى أو مضمون؟.

وبالنظر إلى التعريف الذي يعتبر أي تغيير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كليا، فإن التغييرات المحدودة أو الشكلية أو الصورية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم التغيير[31]. وبناء على ما سبق فإنه حتى يمكن اعتبار أي تغيير في وضع ما عملية تغيير حقيقي يجب توفر الشروط والظروف الآتية[32]:

1- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى تغيير، فالوضع الشاذ قد يكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض أو عدم الاستقرار.

2- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، أو التعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى...

3- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها تغييرا بالمعنى الحقيقي.

ثالثـــا

خارطة الأحزاب التونسية قبل الحراك

تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الاستعمارية، حيث عرف المجتمع التونسي الظاهرة الحزبية منذ عام 1920، أين تم تأسيس "الحزب الحر الدستوري" بقيادة "عبد العزيز الثعالبي"، وقد رسم الحزب لنفسه أهدافا ترمي إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتمدنة[(33)].

غير أن هذا الهامش الديمقراطي أخذ في التقلص بعد استقلال البلاد سنة 1956، إذ تم تحجير "الحزب الشيوعي التونسي" في 06 جانفي 1963، وكان الحزب المعارض القانوني الوحيد في البلاد، في حين برزت عدة حركات ومنظمات سياسية عملت في إطار السرية[(34)]، وبالنتيجة احتكر "الحزب الدستوري" الحياة السياسية إلى حدود سنة 1981، بعد أن تنازلت النخبة الحاكمة عن شيء من سلطتها وأقرت التعددية السياسية في مؤتمر "الحزب الدستوري"[(35)]، وأعلن الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" السماح بالتعددية السياسية، غير أن تلك التعددية جاءت شكلية ومشوهة خاصة أنها كانت تشترط الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى الحياة، بعد أن أقر ذلك دستوريا، وعليه فقد اعترفت السلطة السياسية في تونس ببعض الأحزاب التي قبلت شروط اللعبة السياسية[(36)].

وبعد 07 نوفمبر 1987، وتولي الرئيس السابق "زين العابدين بن علي "سدة الحكم إثر" انقلاب غير دموي" على الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة"، توسعت خارطة الأحزاب بالبلاد بعد ما شهدت بداية فترة حكمه سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية، من أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس السابق مع مختلف تكوينات المجتمع المدني سنة 1988، وقانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه. ويمكن تصنيف الأحزاب التي عرفتها فترة حكم الرئيس "بن علي" إلى صنفين:

1- الأحزاب القانونية:

وهي الأحزاب التي تمتعت بوجود قانوني، ومنها الذي كان موجودا قبل سلطة السابع من نوفمبر 1987، وبعضها برز بعد ذلك، ويمكن تصنيف ها النوع بدوره إلى صنفين، وذلك حسب أدائها ومواقفها من السلطة الحاكمة:

أ- أحزاب الموالاة:

وهي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، وهو الحزب الذي يطلق عليه اسم "حزب الرئيس بن علي"، بل إن وجود بعض هذه الأحزاب كان مرتبطا بهذا الحزب

والأجهزة الأمنية للدولة، التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها مثل "الاتحاد الديمقراطي الوحدوي" الذي استقال مؤسسه "عبد الرحمن التليلي" من اللجنة المركزية لحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" ليؤسس الحزب بمعية بعض الشخصيات القومية، إضافة إلى حزب "الخضر للتقدم" الذي استقال مؤسسه "المنجي الخماسي" ليؤسس بمساعدة أجهزة النظام الأمنية هذا الحزب، وذلك بهدف عرقلة حزب "الخضر" ذي النزعة اليسارية على الطريقة الأوروبية[37].

كما سيطرت الأجهزة الأمنية على أغلب أحزاب الموالاة وتمكنت من التحكم في قياداتها وتوجهاتها، وإبعاد قياداتها التاريخية، وذلك عن طريق الإغراء بالمال تارة وبالمناصب تارة أخرى أو الأسلوبين معا غالبا، كعضوية مجلس النواب والمستشارين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومناصب في بعض السفارات، وفي بعض المجالس البلدية والجهوية، والتعيين في بعض المناصب العليا للشركات الوطنية (رئيس، مدير عام...) وتقديم بعض الأملاك العقارية وغيرها، مقابل الدفاع عن النظام وتبرير مواقفه وتجميل صورته في الخارج[38].

وتشترك معظم تلك الأحزاب بكونها لا تتمتع بتواجد سياسي محسوس بالنسبة لأغلبيتها، كما أن انتشارها الجغرافي ظل محدودا، وحجم قاعدتها الجماهيرية متواضعا، غير أنها رغم ذلك تمكنت من خلال أجهزة الدولة والحزب من الحصول على مقاعد برلمانية والاستمرار في التواجد في المشهد السياسي، وتتمثل أهم تلك الأحزاب في ما يلي:

- **التجمع الدستوري الديمقراطي:** تم اعتماد هذه التسمية في 27 فيفري 1988، وهو حزب ذو توجه إصلاحي ليبرالي.
- **حركة الديمقراطيين الاشتراكيين:** تأسست في 10 جوان 1978، ذات توجه اشتراكي ديمقراطي.
- **حزب الوحدة الشعبية:** تأسس في جانفي 1981، ذو توجه اشتراكي ديمقراطي وحدوي عربي.
- **الاتحاد الديمقراطي الوحدوي:** تأسس في 26 نوفمبر 1988، ذو توجه قومي عربي.
- **الحزب الاجتماعي التحرري:** تأسس في 12 سبتمبر 1988، ذو توجه ليبرالي.
- **حزب الخضر للتقدم:** تأسس في 03 مارس 2006، توجهه الاهتمام بالبيئة.

ب- أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع الحكومة:

لا يختلف إشعاع هذه الأحزاب وانتشارها الجغرافي كثيرا عن أحزاب الموالاة، غير أنها تتميز عنها بمصداقيتها ونضالاتها من ناحية، وضمها لنسبة هامة من أفراد النخبة في العاصمة وبقية مناطق البلاد، وواجهت هذه الأحزاب صنوفا شتى من القمع والملاحقات القضائية، طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها، مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيا وانتشارها جغرافيا، وتتمثل أهم تلك الأحزاب في:

- **حركة التجديد:** تم اعتماد هذه التسمية في 15 سبتمبر 1993، ذو توجه اشتراكي ديمقراطي تقدمي.

- **الحزب الديمقراطي التقدمي:** تم اعتماد هذه التسمية منذ 1999، يمثل تحالفا لقوى ديمقراطية يسارية وعروبية وإسلامية.

- **التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات:** تأسس في 29 أفريل 1994 بالانشقاق عن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين، وتحصل على التأشيرة في 25 أكتوبر2002، ذو توجه ليبرالي ديمقراطي (الاشتراكية الدولية).

2- الأحزاب غير القانونية:

وهي تلك الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني، تبعا للقانون الأساسي الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس والذي يستند إلى فصول غير متينة من الناحية القانونية والإجرائية(39)، حيث تهدف الدولة من وراء ذلك إلى عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب في الاعتراف بها. ومن أهم هذه الأحزاب نذكر:

- **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:** تم إيداع ملف الحصول على التأشيرة مرتين عام 2001 وعام 2002، توجهه ليبرالي ديمقراطي لائكي.

- **حركة النهضة: توجهات إسلامية تبدو معتدلة، تم الإعلان عن تأسيسها رسميا سنة 1981 باسم لاتجاه الإسلامي، ثم حركة النهضة سنة 1989.**

- **حزب العمال الوطني الديمقراطي: تقدم في 29 أفريل 2005 بطلب للحصول على تأشيرة النشاط القانوني دون أن يحصل عليها، يتوجه نحو العمال ومختلف فئات الشعب الكادحة.**

- **حزب البعث: قدم طلبا للحصول على التأشيرة سنة 1988 ولكنه لم يتحصل عليها.**

- **حزب العمال الشيوعي: ظهر في 03 جانفي 1986، ذو توجه ماركسي لينيني.**

- **حزب الخضر:** ظهر في24 أفريل2004، توجهه الدفاع عن البيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **الحزب الاشتراكي اليساري:** ظهر في 01 أكتوبر2006 ، وهو حزب ماركسي.

وتتميز هذه الأحزاب بتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي وفعلها السياسي، فحركة النهضة بعد حملات القمع والمحاصرة والسجن والإبعاد التي لحقت قياداتها ظلت بعيدة عن الساحة السياسية والنقابية، أما حزب العمال الشيوعي فيتمتع بظهور مهم في النقابات المهنية والطلابية ومختلف الجمعيات غير المعترف بها، وكذا الأمر بالنسبة لبقية الأحزاب والحركات الماركسية والقومية والبعثية(40).

إضافة إلى مختلف الأحزاب التي تم ذكرها ظهرت تحالفات وتكتلات سياسية تم تشكيلها من قبل المعارضة من أجل مواصلة العمل والاستمرار في الضغط على النظام الحاكم، ومن أبرز تلك التنظيمات نذكر:

1- هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات:

وهي تحالف سياسي برز سنة 2005، ضمت أحزابا وشخصيات من اتجاهات فكرية إصلاحية وعلمانية وإسلامية، بهدف الدفاع عن الحريات العامة والبحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطية في

تونس، وضمت الهيئة بعض القيادات المستقلة ذات العلاقة غير التنظيمية بحركة النهضة، ثم انضم إليها بعض قيادات النهضة بعد خروجهم من السجن، وبرغم تواضع أنشطتها التي تمثلت خاصة في عقد الندوات وإلقاء المحاضرات، إلا أن وجودها في حد ذاته قد ساهم في إرباك النظام الحاكم وحلفائه[41].

2- تحالف المواطنة والمساواة:

تشكل هذا التحالف بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2009، ضم العديد من الأحزاب والمناضلين المستقلين، وتعتبر هذه الأطراف السياسية أن القواسم المشتركة التي تجمعها تشكل منطلقا لعمل سياسي مثمر يلبي حاجة البلاد للإصلاح، ويستجيب لانتظارات المواطنين، ويمكن المعارضة الديمقراطية من تجاوز تشتتها وهو ما يسمح لها بالتطور والنجاعة[42].

رابعــا

حدود دور الأحزاب التونسية في التغيير السياسي

يمكن رصد مدى مساهمة الأحزاب السياسية في الحراك التونسي، من خلال التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل الأحزاب السياسية حول الموقف من الحراك ومجرياته، حيث يتمثل الاتجاه الأول في ما يمكن وصفه بـ"الجذري" أو "الثوري"، والاتجاه الثاني فيغلب عليه وصفه بـ "الإصلاحي".

1- الاتجاه الجذري:

يمثل هذا الاتجاه على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما حزب " المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حزب العمال الشيوعي التونسي":

أ- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:

كانت قيادة هذا الحزب منذ سنة 2005 تدعو إلى القطع مع نظام "بن علي"، وتنادي بالعصيان المدني الأحزاب والتنظيمات التي يجب أن تنتهي من الجري وراء سراب إصلاح نظام ثبت مليون مرة أنه لا يصلح، كما دعت قوى المعارضة إلى التنظيم في جبهة ديمقراطية تهيأ لتكون البديل السياسي[43].

واعتبر الحزب أن لا حل إلا الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من نظام التزييف والفساد والقمع والخيانة، ولذلك يمكن اعتبار هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار "الحرية والعدالة والكرامة"، الذي رددته جماهير "سيدي بوزيد" وبقية مناطق البلاد في ما بعد، ودعا الحزب إلى مواصلة الطريق الصعب لتحقيق هذا الشعار[44].

وبعد أحداث "تالة" و"القصرين" يوم 08 جانفي 2011، اعتبر الحزب أن البلاد ومهما طالت الفترة الحالية ومهما كان الثمن الذي سندفعه (أي التونسيون) قد ولجنا مرحلة ما بعد "بن علي"، حيث لم يعد هناك حديث عن تمديد أو توريث، وإنما عن بديل للرجل ونظامه[45]، كما توجه الحزب بنداء عاجل إلى كل الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل "الدكتاتور"، ولكل قوى المجتمع المدني وخاصة القيادات الشابة على الأرض وفي المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس الغد[46].

كما صرح "منصف المرزوقي" أن "نهاية الطاغية قد اقتربت"، وطالب الشباب بالمزيد من الإصرار والثبات والعزم لكسر كل القيود، واعتبر أن الواجب الوطني لكل تونسي هو إزاحة "بن علي" لأنه هو رأس البلاء ورأس الفساد[47].

ب-حزب العمال الشيوعي التونسي:

واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر نوفمبر 2010، ونبه إلى إمكانية تطور الأحداث وانفجارها في أي لحظة من اللحظات، كما أشار إلى أن الحركة الاحتجاجية ما تزال في بداياتها، بل أنها رغم كل المؤشرات الإيجابية لم تخرج بعد وبشكل نهائي من حالة الركود التي ميزتها خلال العقدين الأخيرين[48].

وكان الحزب يرى في الحراك الاجتماعي فرصة لتلك القوى للخروج من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية، غير أن ذلك لا يتم إلا بتبني مطالب العمال والأجراء والطلاب والمعطلين من العمل وغيرهم من الفئات الشعبية وإيجاد أفق لتحركاتهم ونضالاتهم[49]، حتى تحول إلى جزء من حركة التغيير العامة.

وبعد اندلاع الأحداث في "سيدي بوزيد" وتطورها، اعتبر الحزب أن حركة الاحتجاج لن تتوقف، بل إنها مرشحة في المستقبل إلى الامتداد إلى مناطق أخرى، وربما إلى البلاد قاطبة. كما اعتبر أن نظام الحكم لم يعد له ما يقدمه لغالبية الشعب غير العصا ومزيدا من الإجراءات التي تعمق معاناته، وعليه فقد دعا قوى المعارضة السياسية والمدنية إلى استخلاص الدرس من كل الأحداث الجارية بالبلاد وتوحيد الصفوف في جبهة عريضة من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي[50].

ثم أخذت مواقف الحزب ومطالبه تتجذر أكثر فأكثر بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية وأكد في أحد بياناته أن الشعب التونسي بحاجة إلى نظام جديد، ديمقراطي، وطني، شعبي، نابع من إرادته ويمثل مصالحه العميقة، وأن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي ولا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه، بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية[51].

وفي موازاة ذلك توجه الحزب إلى كل الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والحقوقية، وإلى الشباب والمثقفين والمبدعين من أجل تكتيل الصفوف حول بديل مشترك لنظام الاستبداد، استجابة لإرادة الشعب ورغبته، حتى لا تذهب تضحياته ودماء شهدائه سدى[52].

2- الاتجاه الإصلاحي:

سيتم التطرق في هذا الاتجاه إلى حزبين أساسيين وهما الحزب "الديمقراطي التقدمي" و"حركة التجديد"، اللذان انخرطا في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الحراك.

أ- الحزب الديمقراطي التقدمي:

طالب هذا الحزب الحكومة بعد أربعة أيام من اندلاع الأحداث في مدينة "سيدي بوزيد" بسحب قوات الأمن فورا من المدينة ومحيطها، وبإطلاق سبيل كل المعتقلين، وإيقاف كل التبعات العدلية ضدهم، كم طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وباستراتيجية التنمية المتبعة، وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات

المدنية، كما طالبتها بالدعوة إلى ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي لتأمين انتقال الديمقراطية في أفق 2014[53].

واعتبر الحزب أن الأحداث التي جرت في البلاد في الفترة الأخيرة قد كشفت من خلال شعاراتها ومضامينها السياسية عن أزمة الثقة وعمق الهوة التي باتت تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي، والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي[54].

ب- حركة التجديد:

لم تختلف مواقف "حركة التجديد" من الأحداث التي جرت في "سيدي بوزيد" عن مواقف "الحزب الديمقراطي التقدمي"، إذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني عن المدينة، ورفع التعتيم الإعلامي، وفتح تحقيق عاجل، ومحاسبة المسؤولين عنها، كما طالب الحزب بمراجعة الخيارات والسياسات في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلا سلميا وعادلا في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز[55].

وشكل بيان الحركة المؤرخ في 11 جانفي 2011 نقلة نوعية في خطاب الحركة ومواقفها، إذ اتجهت لأول مرة منذ اندلاع الأحداث إلى اتخاذ مواقف حاسمة، ودعت الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الجمعيات والمنظمات المهنية والمستقلة والقوى الحية في البلاد، والشباب والمثقفين والفنانين والمبدعين، إلى توحيد الصفوف لمواجهة سياسة القمع والانغلاق، والإسراع بتنظيم ندوة وطنية للتحول الديمقراطي، لإدخال البلاد في مرحلة الإصلاحات السياسية وبلورة بديل حقيقي لنمط الحكم القائم[56].

خاتمة:

بالرغم من كل ما يقال حول أن الحراك السياسي والاجتماعي في تونس، قد كان دون قيادة سياسية واضحة الدور وموجهة للأحداث، وأن أغلب المتابعين للشأن التونسي مجمعون على أن الأحداث قد فاجأت وتجاوزت التنظيمات الاجتماعية والسياسية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، إلا أن كل ذلك لا ينفي أن الأحزاب السياسية هي مكونات عريقة في المجتمع التونسي، وقد ساهمت بشكل أو بآخر في اندلاع الأحداث وتوجيه مساراتها المختلفة، حيث يمكن القول إنّ الحراك قد كان نتيجة لتراكم نضالاتها المتعددة والطويلة، فالكثير من القواعد والكوادر المنتمية إلى تلك الأحزاب أو إلى بعضها تم اعتقالها ومتابعتها قضائيا والتضييق على نشاطها، كما أن تلك الكوادر قد ساهمت في الحراك من خلال انخراطها في مختلف منظمات المجتمع المدني وخاصة في القرى والجهات، حيث كان لتلك الكوادر دور مركزي في صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير المنتفضة إلى حيث يجب أن تحتج وترفع الشعارات، إضافة إلى قيامها بتعبئة الجماهير المنتفضة، من خلال البيانات التي تصدرها والاحتجاجات التي تقوم بها والضغط على الحكومة التونسية في مرات عدة، والمطالبة بالإصلاحات في المراحل الأولى، ثم إلى تغيير النظام والانتقال الديمقراطي، وهو التغيير الذي تحقق بعد كل النضالات التي قدمتها الأحزاب بكوادرها وقواعدها وتعبئتها

للجماهير، وهو ما سيحتم عليها الاضطلاع بأدوار جديدة في المرحلة الانتقالية بما تحمله من ظروف مختلفة وتحديات عديدة.

الهوامش:

---

(1) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية. (ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد)، بيروت: دار النهار، 1980، ط 3، ص ص 28-29، 79-86.

(2) Giovanni Sartori, Parties and Party Systems : A Framework for Analysis. Vol 1, Cambridge : Cambridge University, Press ; 1976, pp 58-60.

(3) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص ص13-14.

(4) Maurice Duverger, Les Parties Politiques. 9eme édition, 1976, Librairie Armond Colin, Paris. p 62.

(5) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي.(ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 375.

(6) Fred Riggs, Comparative Politics and Political Parties. In William J.crotty, ed, Approaches to the Study of Party Organisation. Boston : Allyn and Bacon, 1968, p 51.

(7) Georges Burdeau - Traité de Science politique. Paris : Revue française de science politique , Volume 22, 1972, pp. 600-602.

(8) James S.Colman and Carl Rosberg,eds, Political Parties and National Integration in Tropical Africa. Berkeley, Calif, University of California,Press, 1966, p2.

(9) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص ص 17-18.

(10) أنطونيو غرامشي، قضايا علم السياسة في الماركسية. (ترجمة: واهي شرفان و قيس الشامي)، بيروت: دار الطليعة، 1970، ص 49 -50.

(11) Joseph LaPalombara, Political Parties and Political Development, Princeton University Press, 1966, p 203.

(12) صباح مصطفى المصري ، النظام الحزبي: الماهية- المقومات- الفاعلية.مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 49.

(13) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص 85.

*- الجدير بالذكر هنا أن نشأة الكتل البرلمانية البريطانية قد ارتبطت بشكل كبير بالرشوة، حيث ظل الوزراء الانجليز لفترة طويلة يضمنون لأنفسهم الأكثرية من خلال شراء أصوات النواب، وكان الأمر يتم بصورة شبه رسمية، حيث كان يوجد في مجلس العموم شباك يأتي إليه البرلمانيون لقبض ثمن أصواتهم وقت الاقتراع.

(14) صباح مصطفى المصري، مرجع سابق. ص 50.

(15) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص 85.

(16) صباح مصطفى المصري، مرجع سابق. ص 53.

(17) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(18) Maurice Duverger, op.cit,p 23.

(19) مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2003، ص 162.

(20) Joseph LaPalombara, Op.Cit, p 210.

(21) عبد الله نقرش،"إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقاربة نظرية". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد3، الأردن: الجامعة الأردنية، 2005، ص 513.

(22) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص 106.

(23) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004، ص 668.

(24) Berch Berberoglu, Class Structure and Social Transformation. Praeger Publishers, Westport, ct, 1994, p 11.

(25) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 44.

(26) عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي، أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية- التنمية البشرية نموذجا. أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006، ص 27.

(27) عبد الإله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر. المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998، ص 13.

(28) إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص 47.

[29] نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط 2، 1987، ص ص 264- 270.

[30] أ.ك. أوليدوف، الوعي الطبقي. (ترجمة: ميشيل كيلو) ، بيروت: دار ابن خلدون، 1978، ص 74.

[31] منى خويص، الأبواب المغلقة... دراسة حول أزمة التغيير في العالم العربي. بيروت: دار الفارابي، 2011، ص ص 155- 186.

[32] طارق أحمد المنصوب، "محددات الإصلاح السياسي". صحيفة الجمهورية، صنعاء، عدد يوم 03 أفريل 2010.

[33] منجي الزيدي، التجمع الدستوري الديمقراطي: التحولات التاريخية ورهانات التغيير. تونس: جريدة الحرية، 2008، ص 27.

[34] عبد اللطيف الحناشي، " الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية. مجلة الوحدة، باريس، السنة 05،العدد 52، جانفي 1989، ص ص 214- 222."

[35] سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟- حالة تونس". المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العد 27، صيف 2010، ص ص 17-18.

[36] نفس المرجع، ص 18.

[37] عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها". في ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مجموعة مؤلفين،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012، ص204.

[38] جلول عزونة، "الديكور الديمقراطي". صحيفة مواطنون، تونس، العدد 135، أوت 2010.

[39] مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة، سلسلة النصوص القانونية، ج 1، تونس: المطبعة الرسمية، 1989، ص ص 81- 89.

[40] عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها" ، مرجع سابق، ص 209.

[41] أحمد نجيب الشابي، "العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة 18 أكتوبر في تونس". تونس: مجلة الآداب، العددان 11 و 12، 2010.

[42] مشروع أرضية تحالف المواطنة والمساواة، 10 جوان 2010.

[43] "الانتفاضة المباركة لشعبنا"، على الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة: www.aljazeera.net ، 28 ديسمبر 2010.

[44] بيان مؤرخ في 02 مارس 2005، أنظر موقع حزب المؤتمر من اجل الجمهورية: www.cprtunisie.net.

[45] "معا حتى رحيل الدكتاتور بن علي...معا نبني البديل"، 09 جانفي 2011، أنظر موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

[46] المرجع نفسه.

[47] منصف المرزوقي، حوار مع سويس إنفو، بتاريخ 14 جانفي 2011، على الموقع الإلكتروني: www.swissinfo.ch.

[48] "الحركة الاجتماعية تطل برأسها: هل هو النهوض ؟"، بتاريخ 30 نوفمبر 2010، على الموقع الالكتروني: www.albadil.org.

[49] المرجع نفسه.

[50] "حزب العمال الشيوعي يدعو غلى تكثيف التضامن مع أهالي سيدي بوزيد"، بيان مؤرخ بتاريخ 24 ديسمبر 2010، على الموقع الإلكتروني: www.albadil.org.

[51] "في تونس الشعب لا يتظاهر، إنه ينتفض"، بيان مؤرخ بتاريخ 03 جانفي 2011، على الموقع الالكتروني: www.albadil.org.

[52] "بيان حزب العمال الشيوعي إلى الشعب التونسي"، مؤرخ بتاريخ 10 جانفي 2011، على الموقع الالكتروني: www.albadil.org.

[53] "بيان حول أحداث سيدي بوزيد"،مؤرخ في 19 ديسمبر 2010، على الموقع الالكتروني: www.pdpinfo.org.

[54] "من اجل حكومة إنقاذ وطني"، بيان المكتب السياسي، مؤرخ في 10 جانفي 2011، على الموقع الالكتروني: www.pdpinfo.org.

[55] "بلاغ حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد 20 ديسمبر 2010"، مؤرخ في 20 ديسمبر 2010: على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.org.

[56] بيان حركة التجديد في تونس، مؤرخ في 11 جانفي 2011، على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.org.